كلمة ونص

ميشيل خياط

ملايين صانوا الإرث السوري المجيد

لعل الحديث عن الوضع المعيشي في سورية، يعنينا جميعاً، ولاسيما شريحة ذوي الدخل المحدود التي وصلت معاناتها- المالية- إلى درجة غير مسبوقة.

هل الحل بإلغاء دعم المواد الأساسية، دعم تصل تكاليفه إلى ٢٥ ألف مليار ليرة سورية..؟

للإجابة يجب أن نعرف لماذا كان الدعم تاريخياً، وما سره...؟

ارتبط الدعم بضآلة الرواتب والأجور، لجسر جزء من الهوة أو الحفرة بين الأجور والأسعار، وخلافاً للمنطق تركت الأسعار ترتفع بذرائع مختلفة وتم التشبث بتثبيت الرواتب والأجور على حالها، وبزت الدولة عبر وزاراتها ومؤسساتها وقطاعها العام، القطاع الخاص، في السعي إلى الربح من أجور العمال، فكانت القيمة الشرائية لأجور القطاع العام تنخفض تباعاً، ويزداد العمال الشرفاء فقراً.

اليوم وقد تفاقم الأمر إلى حد اللامعقول، هل يجوز أن يدفع الفقراء الثمن مرة ثانية، ذلك أن إلغاء دعم المواد الأساسية سيرفع أسعارها وأسعار كل السلع ذات العلاقة بها، ومهما كانت الزيادة في الرواتب كبيرة فإن التضخم المالي سيلتهمها وسنعود إلى نقطة الصفر خلال فترة وجيزة من الزمن، وهذا ما نلاحظه من خلال سعر صرف الدولار الذي ارتفع – رسمياً خلال أقل من ثلاث سنوات ٧٧٠٠ ليرة سورية، ويتبدى ذلك بوضوح أكبر من خلال مقارنة الأسعار الراهنة للمواد الغذائية وغير الغذائية، مع أسعارها قبل عدة سنوات أو عدة أشهر أو عدة أسابيع..!

ويجب الانتباه إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار رسمياً وفي السوق السوداء بنسب أكبر، قد تم على الرغم من الإجراءات الحكومية الصارمة، سواء لجهة بيع القطع الأجنبي أم لشروط التصدير أو تقييد الاستيراد وربطه بالمواد الأولية اللازمة للتصنيع المحلي.

فما بالكم اليوم، وبسبب الضائقة وطرح الحكومة موضوع الدعم على السادة أعضاء مجلس الشعب، قد فتحت الشهية على المطالبة بإلغاء كل الإجراءات الحكومية، وكأنها هي السبب الجوهري في ارتفاع سعر صرف الدولار، علماً أن كل الدول التي سارت على هذا النهج، عانت من ارتفاع كارثي في سعر الصرف، ومن انخفاض كبير في القوة الشرائية لعملتها الوطنية، وأقرب مثال إلينا لبنان إذ وصل سعر الدولار فيه إلى ٩٣٠٠٠ ل.ل.

لا يجوز أن نعالج الأخطاء بأخطاء جديدة، وأن نحمل الفقراء في بلدنا نتائج عدم الإنجاز في كثير من المجالات المهمة، وعلى رأسها الصناعة في القطاع العام، فالمصانع المهدمة، كان يجب أن تشتغل مجدداً، ٥٤ مصنعاً كبيراً ومهما منها: مصنع جرارات حلب، وحديد حماة الذي يعمل بـ١٥ ألف طن بالمكنة وهو رابح جداً وسيرونيكس وبردى وزجاج الشام..... الخ. مصانع كبرى كان يجب تشغيلها بالطاقة القصوى وبأي طريقة من الطرق. ما الذي منع من زيادة عدد منافذ البيع الحكومية-صالات السورية للتجارة-وتزويدها بمنتجات الصناعات الغذائية الحكومية- وزيادة إنتاج مؤسسات الدواجن والمباقر، لصوغ سوق حكومية موازية تلتزم بالأسعار النظامية؟ لماذا لم يطبق التأمين الصحي على المتقاعدين...؟ لماذا لم يعين عشرات الآلاف من خريجي كليات الهندسة؟ ولماذا لم ينفذ عقد الباصات الإيراني ٥٠٠ باص وقد وعدنا به منذ عامين ونيف...؟ أما كان ذلك كله قد خفف من حدة الأزمة؟

يجب ألا نسمح للذين قتلونا برصاص وسيوف وخناجر ذوي اللحى الكثة من عتاة الإرهابيين، أن يقتلونا اليوم بالدولار.

ثمة من اغتنى من الحرب، خذوا منهم من الضرائب على أموالهم الهائلة وأنفقوا على من أفقرتهم الحرب، من متقاعدين وموظفين شرفاء.

لاحظوا أن السوريين كانوا يهربون من المناطق الساخنة ويستجيرون بنعم الحياة في المناطق السورية الآمنة.

قد يقال سقى الله أيام زمان.

أبداً يجب التمسك بسورية الجميلة. سورية الخير وبلد الفقراء وهذه ليست عواطف ومشاعر، إنها إرث وتراث لامادي هو أغلى من كل كنوز الأرض. من أجل مثل هذه (السورية) ادفع ملايين السوريين للدفاع عن وطنهم واستشهد منهم كثر على أمل صون سورية ماجدة يعيش فيها أهلهم وأولادهم.

محافظ حماة يفاجأ بالواقع الخدمي المتردي في مدينة سلمية!

المحافظ: خطة لتحسين مياه الشرب في سلمية وريفها

حماة- محمد أحمد خبازي

فوجئ محافظ حماة محمود زنبوعه بالواقع الخدمي المتردي في منطقة سلمية، أثناء عرض رئيسة مجلس المدينة سهاد زيدان لذاك الواقع في الاجتماع الخدمي الأول من نوعه، الذي عقد أمس في المركز الثقافي.

وبينت زيدان أن ٥٠ بالمئة من شبكة الطرق العامة وضمن المخطط التنظيمي للمدينة غير معبدة، والصرف الصحي ٥٠ بالمئة غير منفذ ويعتمد المواطنون «الحفر» الفنية كبديل عنه.

وأكدت زيدان أن المدينة بحاجة للدعم بالمجبول الزفتي لاستكمال مشاريع الطرق الرئيسية والفرعية، وللدعم المادي لتنفيذ الصرف الصحي، ولصيانة آليات النظافة العامة، وتنفيذ مطريات، وشراء نحو ٣٠ حاوية قمامة، ولتنفيذ نحو ١٠٠ نقطة ضوئية، وصيانة المتعطلة وعددها نحو ١٨٠ نقطة، ولدعم وحدة الإطفاء بالمدينة التي تغطي المنطقة كلها.

ومن جهته، وجه المحافظ الفريق الخدمي المؤلف من مديري الدوائر الخدمية بالمحافظة، بمعالجة المشكلات والتحديات التي يعاني منها مجلس المدينة، ليتمكن من تخديم الأهالي بشكل جيد. ووافق على تخصيص مجلس المدينة بتركس وسيارة إطفاء حديثة، و٢٠٠ طن من المجبول الزفتي إضافية غير المخصصات العادية، ونحو ٢٠٠ مليون ليرة إعانة من الموازنة المستقلة للمحافظة، لتنفيذ ١٠٠ نقطة ضوئية جديدة بالمدينة

كما طرح عدد من الحضور مداخلات تتعلق بمعاناة أهالي المدينة من التقنين الكهربائي الجائر، وأثر ذلك في شح مياه الشرب، وضيق دائرة السجل المدني ومعاناة المراجعين لها، وحاجتها لبطاريات لزوم الطاقة البديلة... كما طرح الحضور ضرورة تأمين أرض لتنفيذ مركزين صحيين بدلاً من البناء الحالي المستأجر لهما من القطاع الخاص والمنذرين بالإخلاء حالياً.

وضرورة معالجة التحديات التي تعاني منها وحدة إطفاء سلمية من حيث ضعف التمويل وقدم الآليات وعددها ٣ فقط، وقلة العناصر وعددهم ١٦ حالياً، وضرورة الترخيص المؤقت للكافتريات غير المرخصة العاملة بالمدينة وعددها نحو ١٥، بدلاً من إغلاقها نهائياً لعدم إمكانية ترخيصها إدارياً لكونها أبنية سكنية، وكذلك نقل المحال الحرفية والصناعية من أحياء المدينة للمنطقة الصناعية منعاً للإزعاج وإقلاق راحة الناس.

وفي معرض رده على المداخلات والطروحات، بيّن المحافظ أن مخصصات حماة من الكهرباء حالياً لا تزيد عن ١٥٠ ميغا وقد تنخفض لنحو ٤٠ ميغا وهو ما يؤثر في مياه الشرب أيضاً.

وأوضح أن هناك خطة لتحسين مياه الشرب في سلمية وريفها، وأن كلفة محطات التحلية في الريف نحو ٩ مليارات ليرة.

ووجه مجلس المدينة بدراسة للطرق التي بحاجة لتعبيد وتقديمها للخدمات الفنية، ولمشاريع الصرف الصحي وتقديمها للشركة بحماة مؤكداً أن المحافظة توافق على كل الوصلات، وعلى طلبات صيانة آليات النظافة العامة، وعلى زيادة عدد الرحلات لوسائل النقل ما دامت تخدم المواطنين كما وجه بتشكيل لجنة لمعالجة واقع المركزين الصحيين وإيجاد قطعة أرض بشكل سريع، ومعالجة واقع التجمعات السكنية بأطراف المدينة مشيراً إلى أن بقاءها خارج المخطط التنظيمي «جريمة» بحق قاطنيها. وبضرورة معالجة مجلس المدينة بالتعاون مع مديرية السياحة لمنح الكافتيريات غير المرخصة ترخيصاً مؤقتاً لمدة سنة، لأداء واجباتها المالية وغيرها والحصول على حقوقها.

ومن جانبه، بيّن الممثل المقيم لشبكة الآغا خان للتنمية في سورية غطغان عجوب أنه تم مؤخراً الإعلان عن مناقصة لتنفيذ خط جر ثان من محطة ضخ القنطرة للخزان الرئيسي في جبل عين الزرقاء غرب المدينة، وخلال ٦ أشهر بعد رسو المناقصة سيكون منجزاً، ما يعني تأمين ٥٠ بالمئة إضافية من المياه، كما تدرس الشبكة حالياً تنفيذ خط جر لإرواء الريف الشرقي من المحافظة «بري وصبورة وجدوعة» من آبار الشومرية بريف حمص.

وقد تم تخصيص نحو ٥ ملايين دولار لتحسين الواقع المائي في سلمية وريفها خلال ٥ سنوات.

وفي مجال الكهرباء بيّن عجوب أنه تم البدء بالترخيص لمشروع ٢ + ١٠ ميغا، وإذا أنجز الترخيص خلال هذا الشهر، فقبل نهاية العام سيتم وضع ٢ ميغا بالخدمة.

وأوضح أن الخطة ٥٠ ميغا كل سنة ١٠ ميغا، وأول ١٢ ميغا على نفقة الشبكة، وعلى ضوء النتائج يمكن طرح المشروع للمساهمة العامة، وكل سنة يمكن أن يختلف الأداء والتمويل.

وفيما يتعلق بمشاريع الصرف الصحي أبدى عجوب اهتمام الشبكة بمعالجة وضعها بالتعاون والتنسيق مع مجلس المدينة، وكذلك في مجال الحدائق والنظافة العامة، كما أكد تخصيص وحدة الإطفاء بنحو ٢٠ مليون ليرة مباشرة.

مشاجرات على الخبز.. ومدير التموين: لا يمكن زيادة الكميات

تعميم لمحافظ القنيطرة يحدد بيع الخبز بمدينة البعث بساعتين متقطعتين في اليوم!

القنيطرة - خالد خالد

استغرب أبناء مدينة البعث وخان أرنبة والقرى والمناطق المحيطة بهما من قرار محافظ القنيطرة تحديد ساعات بيع الخبز للمواطنين من المخبز الاحتياطي بمدينة البعث والوحيد بالمنطقة، وفق التعميم الذي أصدره للتموين ومشرف المخبز، بساعة واحدة صباحاً من ٨ – ٩ وظهراً من الساعة ٢ – ٣، والمبرر أن المبيعات زادت على الكميات اليومية المسموح بها.

و تساءل أبناء تلك المناطق: أليست القرارات الصادرة عن المسؤولين لمصلحة المواطن أولاً وأخيراً، ولماذا تم تحديد توقيت غير ملائم لفتح كوات البيع وبعكس باقي المخابز في ريف دمشق وتجمعات القنيطرة بريف دمشق، حيث يبدأ البيع مع دوام العاملين وكذلك الأمر مع نهاية الدوام وبذلك يكون العاملون قد (خرجوا من المولد بدون حمص)، والأهم هل حقق التعميم الصادر عن محافظ القنيطرة الغاية المرجوة منه بتخفيض وتقليل كميات الدقيق وفق الخطة الموضوعة؟

وأضافوا: بعد تطبيق القرار بدأت المشكلات ووصلت أحياناً إلى المشاجرات بين المواطنين للحصول على الخبز، كون المدة المحددة لا تكفي بيع المادة إلا لعدد محدد من المواطنين ولا يتجاوز الـ٦٠، لأن الجهاز يحتاج إلى دقيقة لقراءة البطاقة وبالتالي غالبية المواطنين يعودون بخُفي حنين أو ينتظرون أمام المخبز للساعة الثانية تحت أشعة الشمس الحارقة.

وطالب أبناء المدينة عبر «الوطن» بفتح كوات المخبز الوحيد على مدار الساعة وإذا كان الأمر غير ممكن حالياً، فالضرورة تحتم زيادة ساعات فتح منافذ البيع، على أن يبدأ من العاشرة صباحاً ويستمر لنهاية الدوام الرسمي للعاملين بالمحافظة في تمام الساعة الثالثة، وكذلك فتح الكوات ليلاً لأبناء مدينة البعث وخان أرنبة حيث إن الكميات بهذا التوقيت (ليلاً) قليلة ولكن تخفف من ساعات الازدحام نهاراً وتتيح الفرصة لباقي المناطق بالتزود من مادة الخبز.

وبيّن مشرف مخبز مدينة البعث الاحتياطي أنه لا يُمانع من فتح كوات المخبز طالما هناك إنتاج، شريطة زيادة طن واحد من الدقيق للمخصصات اليومية، مؤكداً التزامه بالتوقيت الذي حدده تعميم محافظ القنيطرة، علماً أن إدارة المخبز تتعرض لإحراجات كثيرة، كما يتعرض عمال المخبز إلى المسبيات والإهانة وحدوث مشاجرات بين المواطنين قد تعيق أو توقف عمليات البيع لدقائق.

رئيس مجلس المحافظة هشام قات أكد في حال الموافقة على فتح « الكوات «على مدار الساعة، ولا يوجد مبرر يمنع من رفع كتاب، مشدداً على أن زيادة ساعات فتح الكوات للمخبز الاحتياطي ممكنة في ظل الحاجة لذلك بعد موافقة محافظ القنيطرة.

وأضاف: الأمور ستتحسن مستقبلاً بعد أن يوضع المخبز الآلي بمدينة البعث بالخدمة، حيث تقوم إحدى المنظمات المانحة بإعادة تأهيل المخبز المذكور، والمتبقي ترتيب خطوط السير بعد أن تم الانتهاء من تجهيز بيت النار ومن المتوقع وضعه بالخدمة نهاية الشهر القادم.

أطنان للمخبز الاحتياطي في مدينة البعث، ويوجد ٢٠ معتمداً للقرى البعيدة عن المخبز ولا يوجد فيها مخابز خاصة والمخصصات المحددة لذلك نحو ٨,٤ أطنان.

ولفت العلي إلى صعوبة زيادة كمية الدقيق للمخبز الاحتياطي حالياً أو فتح البيع على مدار الساعة لأن المخبز سيتجاوز المخصصات، والحاجة تدعو إلى مخاطبة وزارة التموين لزيادة طن من الطحين يومياً للحل الموافقة على فتح « الكوات «على مدار الساعة، ولا يوجد مبرر يمنع من رفع كتاب، مشدداً على أن زيادة ساعات فتح الكوات للمخبز الاحتياطي ممكنة في ظل الحاجة لذلك بعد موافقة محافظ القنيطرة.

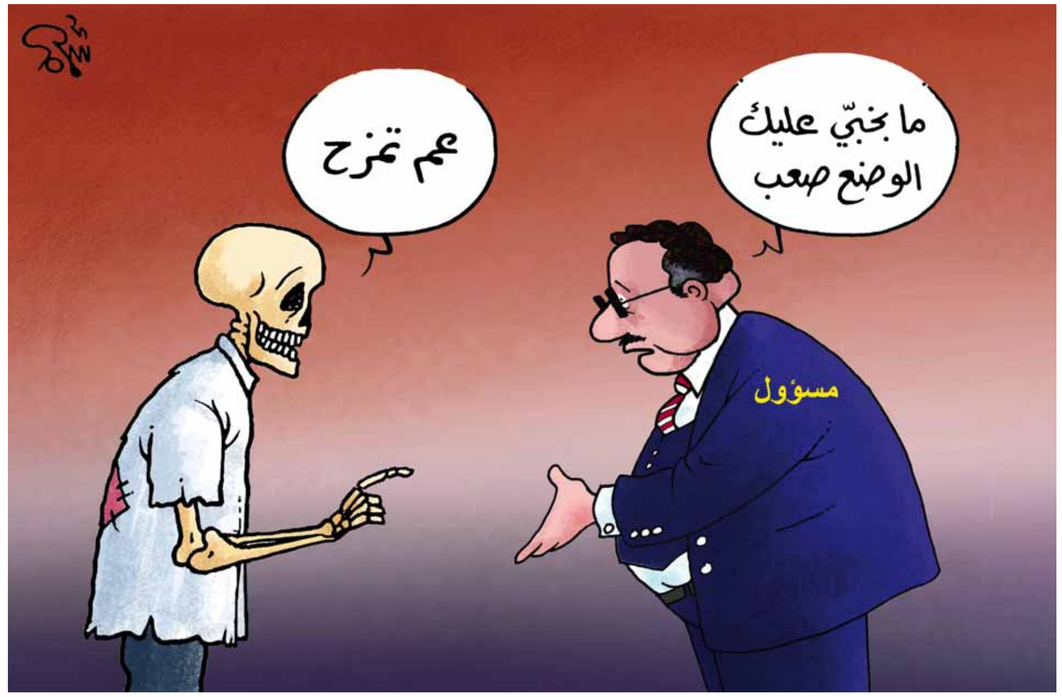

معاناة حقيقية في المياه

المكتب التنفيذي في محافظة الرقة يُفشل مناقصة التزفيت.. وعضو في المكتب: لارتفاع أسعار العروض

محمود الصالح

ناقش المكتب التنفيذي لمجلس محافظة الرقة برئاسة المحافظ عبد الرزاق الخليفة في جلسته الأخيرة عدداً من القضايا المدرجة على جدول أعمال المكتب التنفيذي، ومنها إضبارة المناقصة المعلن عنها لتنفيذ مشروعات تزفيت الشوارع في عدد من بلدات ريف الرقة المحرر.

وبعد المناقشة قرر المكتب التنفيذي تفشيل محضر المناقصة لعدد من مشروعات التزفت في الوحدات الإدارية في الريف المحرر لعدم ملاءمة العروض المقدمة من العارضين.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلديات في محافظة الرقة عبد الخلف أن هذه المشروعات تأتي في إطار خطة محافظة الرقة لتزفيت أكبر عدد من الطرق في ريف المحافظة المحرر، حيث كانت الخدمات الفنية والبلديات قامت خلال السنوات الماضية بعمليات إعادة تأهيل البنى التحتية بالنسبة لشبكات المياه والصرف الصحي وتأسيس الطرق التي نفذت فيها شبكات البنى التحتية بيقايا مقالع، وفي هذا العام أصبحت جاهزة للتزفيت، حيث يوجد طريق أو طريقان على الأقل في كل بلدية من بلديات المحافظة بحاجة للتزفيت في هذا العام.

وبين أن مديرية الخدمات الفنية في المحافظة قامت بوضع دراسة وكشف تقديري لهذه المشروعات الطرقية، وتم الإعلان عن قرر المكتب التنفيذي تفشيل هذه المناقصة والإعلان من جديد عنها.

وحول قرار المكتب التنفيذي بعدم الموافقة على التكليف بالربع النظامي لمشروع استكمال مبنى مستوصف السبخة الصحي بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة زيد جعبر أن العمل في بنود العقد الأصلي لم تنته بعد وهناك أعمال ما زالت تنفذ، وقد لا تحتاج إلى إضافة ربع العقد، ومن غير المقبول أن تكون عملية إضافة ربع العقد عبارة عن حالة متداولة دائماً، لأن المطلوب المحافظة على المال العام والتأكد من إنفاقه في المكان والكمية الصحيحة، وفي حال ظهرت حاجة لإضافة ربع العقد للمشروع لن نتأخر في الموافقة على ذلك.

وناقش المكتب التنفيذي واقع المياه في الريف المحرر وتكليف عضو المكتب التنفيذي المختص بالمتابعة والتنسيق مع المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي وموافاة المكتب التنفيذي بالصعوبات والمقترحات اللازمة لتذليل العقبات.

وعن واقع مياه الشرب في الرقة أوضح المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الرقة حسن الجمعة أن هناك معاناة حقيقية في توفير مياه الشرب للريف المحرر في قسميه الغربي والشرقي، ففي الريف الغربي هناك انخفاض في منسوب مياه بحيرة الأسد ناجم عن انخفاض وارد المياه إلى سورية، ما أثر في كميات الضخ، إضافة لعدم ربط محطة الضخ بشبكة الكهرباء، علماً أنها تحتاج إلى كبل بطول ٤ كم فقط والكهرباء متوفرة من سد الفرات، ما أدى إلى تشغيل المحطة على مجموعات الديزل وهي تكاليف كبيرة، وفي حال تشغيلها أكثر من ١٢ ساعة يومياً يمكن أن تخرج عن الخدمة ولا يمكن تعويضها بسهولة.

وأشار جمعة إلى أن طول الشبكة في الريف الغربي يزيد على ٢٥ كم وبالتالي تحتاج إلى استمرارية في عمليات الضخ لضمان وصولها إلى جميع المشتركين، في وقت تزداد الحاجة فيه لاستهلاك المياه خلال فصل الصيف وازدياد درجات الحرارة.

وعن الواقع في الريف الشرقي بين المدير العام أن المعاناة متطابقة مع الريف الغربي تضاف لها مشكلة فنية ناجمة عن ورود كميات كبيرة من مياه نهر بليخ الغير الصالحة للشرب وخلطها بمياه الفرات ما يؤدي إلى زيادة العكارة، وبالتالي هناك انخفاض في كميات ضخ المياه حيث تم وضع برنامج تزويد للريف الشرقي المحرر هو كل أربعة أيام مرة واحدة ولمدة أربع ساعات لكل منطقة، والسبب عدم القدرة على تشغيل أكثر من مضخة بسبب عكارة المياه في نهر الفرات.